

## **مشروع البرنامج العام لحكومة الكفاءات السياسية**

### **أولاً : توحيد الجهود لاستعادة الدولة واستكمال انهاء انقلاب الميليشيات الحوثية الارهابية والتعامل الجاد مع جميع نتائجه واثاره ومواجهة التنظيمات الارهابية وتحقيق الأمن والاستقرار:**

لقد تسبب انقلاب الميليشيات الحوثية الإرهابية في احداث دمار كامل وانهيار شامل للدولة وأجهزتها والوضع السياسي القائم والثوابت الوطنية التي ضحى في سبيلها ومن اجلها شعبنا اليمن بعشرات الالاف من الشهداء طوال مسيرته النضالية والتحررية خلال تاريخه المعاصر وتتمثل اهم مظاهر ذلك الانهيار والدمار بالتمرد على الشرعية والانقلاب على قيم الجمهورية والثورة والديمقراطية.

ولقد امتدت التداعيات السلبية لهذا الانقلاب المشؤوم لتشمل كافة الأوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية والثقافية والمعيشية والحياتية على امتداد خارطة الجمهورية اليمنية وفي جميع انحاءها ..، كل ذلك جعل من مواجهة انقلاب الميليشيات الحوثية الارهابية ومعالجة نتائجه واثارة واستكمال تحرير المحافظات والمديريات الواقعة تحت برائته امرا بالغ الأهمية وشديد الحيوية، وهو الامر الذي ادركته الحكومة تمام الادراك فوضعت على راس أهدافها وجعلته يحتل الصدارة في قائمة أولويات عملها ويرتبط ذلك ارتباطاً عضوياً ومتوازياً مع مواجهة التنظيمات والجماعات الإرهابية بكافة صورها واشكالها وتحقيق الأمن والاستقرار والحفاظ على السكينة العامة في ربوع المحافظات والمناطق المحررة وفي سبيل ذلك ستبني الحكومة تنفيذ مجموعة من المهام والأنشطة والاجراءات لتجسيد الاهداف الآتية:

- 1- اعادة تنظيم القوات المسلحة واستكمال دمج التشكيلات العسكرية بألوية الجيش والقوات المسلحة وانهاء اي ازدواجية في الولاء والتبعية لكافة التشكيلات العسكرية التابعة لسلطة الشرعية..، لتصير قوات مسلحة موحدة ولائها للوطن وترتيب البنية القتالية وتطوير أساليب وتكتيكات العمل العسكري والقتالي ودعم وتأمين الجبهات وتوفير مقومات ومتطلبات الصمود والهجوم لدحر الميليشيات الحوثية واستكمال تحرير المحافظات والمديريات والمناطق الواقعة تحت سيطرتها.
- 2- ايجاد اليه حديثة لصرف مرتبات القوات المسلحة بصورة منتظمة وحل كافة الصعوبات مالياً وإدارياً وفق معايير مهنية تساهم في إزالة الاختلالات في كشوفات الرواتب

- وصرف مستحقات الشهداء والجرحى ومنتسبي القوات المسلحة عبر اليه خاصة تكفل سرعة إيصال المستحقات الى المستفيدين منها والعمل على تطوير صندوق التقاعد العسكري بما يكفل مستحقات المتقاعدين وايصالها لهم بصورة منتظمة.
- 3- تقديم كافة سبل واشكال الرعاية والاهتمام بالجرحى واسر الشهداء المصابين أوالمتوفيين من جراء المواجهات مع الميليشيات الانقلابية الحوثية الارهابية وايلاء العناية القصوى بأبنائهم واعطائهم الأولوية في التوظيف والحصول على المقاعد والمنح الدراسية في مختلف مراحل ومستويات التعليم.
- 4- رصد وتوثيق جرائم وانتهاكات الميليشيات الحوثية الارهابية وتفعيل الدور الأمني والاستخباراتي الوقائي لمتابعة انشطتهم وتحركاتهم وعمل قاعدة بيانات خاصة بهم بما يكفل متابعة المطلوبين منهم وفقاً لقوائم تعمم على كل أجهزة الانترنتبول بالتنسيق مع الجهات القضائية.
- 5- توحيد الأجهزة الأمنية بمختلف مسمياتها وتشكيلاتها وإعادة هيكلتها في إطار البناء التنظيمي لوزارة الداخلية والهيئات والمكونات الأمنية والشرطة التابعة لها وإعادة ترتيب الأوضاع الأمنية في العاصمة عدن والمحافظات المحررة وبما يكفل تعزيز الاستقرار الأمني والمحافظة على السكينة العامة وتماسك الجبهة الداخلية.
- 6- تفعيل عمل أجهزة الاستدلال لرفع كافة القضايا والجرائم والانتهاكات للنيابة العامة ومتابعتها حتى صدور الاحكام بحقها و تعزيز العمل الوقائي والضبطي للحد من الجريمة وضبطها بما يكفل تحقيق الأمن والاستقرار وتعزيز دور الاجهزة الأمنية المختصة لمكافحة الإرهاب بكافة صورته واشكاله والاهتمام بالتأهيل النوعي للجوانب التقنية والنوعية في كشف الجريمة بما فيها الجرائم الرقمية.
- 7- إعداد استراتيجيات أمنية تكفل السيطرة على طرق تهريب الاسلحة ومستلزمات الصواريخ والطائرات المسيرة والمواد الممنوعة والمحضورة الى مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية الإرهابية.
- 8- تعزيز الأمن الفكري من خلال وضع وتنفيذ خطط وبرامج توعوية لتوضيح اضرار واطار الفكر الحوثي الارهابي وكشف توجهاته الخبيثة وحقائقه الشريرة واطارته الكارثية على النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية والأمن الوطني والإقليمي.
- 9- المواكبة المستمرة لأخبار الجبهات اولاً بأول بما يعزز ويرفع من معنويات أفراد الجيش الوطني والمقاومة الشعبية ويبرز انتصاراتهم ونتاج وبتث ونشر مواد إعلامية متنوعة وإجراء مقابلات حوارية وميدانية مع أبطال الجيش والمقاومة الشعبية وبتث الأناشيد والأغاني والزوامل الحماسية وإنتاج مواد إعلامية تسرد قصص وبطولات وتضحيات الشهداء والجرحى وما قدموه في سبيل الوطن لغرس روح الانتماء للوطن وأهمية المحافظة عليه في نفوس أفراد المجتمع.
- 10- تكثيف المواد الاعلامية التي تهتم بقضايا المختطفين من قبل ميليشيات الحوثي الارهابية ومن بينهم المشمولين بالقرار الدولي (2216) وإطلاع المجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية والأممية على حجم الانتهاكات التي يتعرض لها المختطفون في سجونها وحالات التعذيب والتنكيل وفضح وتعرية الممارسات التي يرتكبها الانقلابيون بحق معارضيتهم من انتهاكات وجرائم حرب وإعدامات وقمع وتصفية جماعية واقتحامات

ونهب منازل وإخفاء قسري وتكوين رأي عام لتقديم جرائم انتهاك حقوق الإنسان أمام القضاء والمنظمات الدولية المهمة بهذا الشأن.

11- وضع وتنفيذ خطة للتنقيف والتوجيه الفكري لصناعة وخلق رأي عام واعي ومنتور لمواجهة الفكر العنصري السلالي للمليشيات الحوثية والفكر المتطرف لجماعات العنف السياسي والديني والكشف عن عقائدها وممارساتها وأهدافها وافكارها المشوهة والخبثية والبعيدة عن المقاصد والغايات النبيلة والسامية للدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحة.

## **ثانياً : كبح جماح التدهور الاقتصادي وإصلاح السياسات المالية والنقدية وخفض العجز في الموازنة وتعزيز إيرادات الدولة وترشيد الانفاق والسيطرة على التضخم وتنمية القطاعات الاقتصادية والانتاجية :**

### **أ- السياسات المالية والنقدية :**

لقد تعرض القطاع المالي والنقدي والمصرفي لأكثر الضربات قسوة واشدها ايلاما منذ انقلاب الميليشيات الحوثية الارهابية في الحادي والعشرين من سبتمبر 2014م. ، وذلك جراء السياسات والتصرفات الطائشة وغير المسؤولة للانقلابين مما أدى الى خلق حالة من البلبلة والفوضى في جميع مكونات هذا القطاع فالإيرادات الحكومية المركزية منها والمحلية لم تعد تجبى وتحصل لصالح الدولة ولا تورد للخزينة العامة او للحسابات المحددة لها كما ان سعر التداول للعملة الوطنية استمر في انخفاض متواصل حتى بلغ مستويات غير مسبوقة وغير متوقعة مما اثر بشكل سلبي على الأوضاع المعيشية للمواطنين وادى الى ارتفاع أسعار جميع السلع وانخفاض القدرة الشرائية لدى المواطن وفي هذا الخصوص ستعمل الحكومة على الحد من تدهور الوضع المالي بما يسهم بالحد من الأثار السلبية التي تسببت فيها الازمة الحالية وتداعياتها على مجمل الأوضاع المالية والاقتصادية كما ستبدل الحكومة اقصى الجهود لأنفاذ الاقتصاد الوطني والمالية العامة على وجه الخصوص من السقوط والانهبان من خلال تنفيذ العديد من الاجراءات المالية لاعادتها الى الوضع المستدام تحقيقاً للأهداف الآتية :

- 1- اصلاح الموازنة العامة للدولة من خلال تحسين كفاءة الاعداد لخطط الانفاق والموازنات وفق نظام احصائيات مالية الحكومة 2001م ورفع كفاءة الانفاق في ضوء الإمكانيات المتاحة و تحسين أداء الإدارة المالية والعمل المالي والمهارات والقدرات وتعزيز عملية الرقابة والمساءلة والشفافية مما يساعد على رفع الكفاءة والفاعلية في الانفاق الحكومي و تعزيز دور وزارة المالية في الرقابة والتقييم على العمليات المالية.
- 2- تنمية الإيرادات الذاتية المستدامة من مختلف المصادر والقطاعات على المستوى المحلي والمركزي لمواجهة الانفاق الحكومي واستكمال صرف المرتبات لموظفي الجهاز الإداري للدولة ، والقوات المسلحة والامن..، وتمويل المشاريع والبرامج التنموية والخدمية ذات الأولوية الملحة في العاصمة/عدن والمحافظات المحررة ودعم وتعزيز وتطوير أداء النظام المصرفي والعمل على مواجهة العجز في السيولة النقدية.
- 3- تطوير وتنمية وتحسين أداء القطاع المالي وتحديث الياته وتبسيط اجراءاته واتخاذ القرارات والإجراءات الهادفة لترشيد الانفاق الحكومي العام وتحسين كفاءته تخصيصه بشفافية و ضبط النفقات في حدود تدفق الإيرادات.
- 4- عدم فتح حسابات لكافة الوزارات والأجهزة المركزية والسلطة المحلية خارج البنك المركزي / عدن ونقل كافة الحسابات والأرصدة الى الحسابات الخاصة بها في البنك المركزي محافظة عدن و كذا توريد كل ما يتم تحصيله من الموارد الضريبية والجمركية السيادية والمحلية وعوائد وايرادات القطاعات الإنتاجية النفطية والغازية ... الخ الى البنك المركزي/عدن.
- 5- تحسين وتطوير أداء المصالح الايرادية بهدف تامين وتحصيل الإيرادات المستحقة قانونا على جميع المكلفين ورفد خزينة الدولة بموارد مالية تساعد في مواجهة الانفاق الحكومي المتزايد وتقليص عجز الموازنة و تعزيز وتحسين مساهمة الإيرادات العامة وعلى الخصوص الإيرادات الضريبية والجمركية والبحث عن مصادر تمويل غير تضخمية.
- 6- تحديث وتفعيل السياسات النقدية والمصرفية لمعالجة التضخم النقدي والحفاظ على استقرار العملة الوطنية امام العملات الأجنبية.
- 7- تعزيز مصادر التمويل الخارجي من القروض والمنح وبذل كافة الجهود لاستعادة دورها في تمويل البرامج والمشاريع الخدمية والتنموية، وتطوير وتحسين الاليات والإجراءات الحكومية في التعامل مع مجتمع المانحين وتوجيه المساعدات وتدخلات المانحين نحو الجوانب التنموية المولدة لفرص عمل والداعمة للنشاط الاقتصادي.

8- التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في تمويل عجز الموازنة والسيطرة على العرض النقدي وإدارة السيولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحفيز النمو.

9- تعزيز فاعلية البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية وتطوير الرقابة على المصارف وشركات الصرافة والعمل على نقل المراكز الرئيسية للبنوك التجارية والإسلامية الرئيسية الى العاصمة المؤقتة عدن.

10- الحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وتوجيه الائتمان المصرفي نحو تمويل القطاعات الإنتاجية و الحصول على وديعة للبنك المركزي للحفاظ على استقرار سعر الصرف وتعزيز قدرته على بناء احتياطي من النقد الأجنبي بما يحافظ على الجدارة الائتمانية عند حدودها المقبولة.

### **ب- القطاعات الاقتصادية والإنتاجية :**

ان استعادة العافية والانتعاش وعودة الحياة الطبيعية الى القطاعات الاقتصادية ومصادر التمويل الإنتاجية وفي مقدمتها النفط والغاز والمعادن والزراعة والثروة السمكية سيشكل البوابة الرئيسية لتحقيق الاستقرار التموييني وإيقاف تدهور قيمة العملة الوطنية ورفع الناتج الوطني وتمكين الدولة من الوفاء بواجباتها ومسؤولياتها في دفع المرتبات وتمويل الالتزامات الحتمية ومواجهة تكاليف اعمال الإغاثة والاستجابة الإنسانية ومكافحة الفقر وتقديم الرعاية الصحية وتحقيق الأمن الغذائي والاستقرار التموييني والمعيشي وإعادة تأهيل وإصلاح مشاريع الخدمات والبنية الأساسية الضرورية وذات الأولوية وفي هذا المجال ستعمل الحكومة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات وتنفيذ عدد من الأنشطة والاعمال لتحقيق الأهداف الأتية:

1- اتخاذ التدابير والإجراءات الكفيلة باستدامة مختلف الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والاستثمارية وتنمية مواردها والعمل على توفير الشروط والمقومات المطلوبة وخلق المناخات والأجواء المناسبة والكفيلة بتطورها وانتعاشها وزيادة عوائدها واستعادة دورها الإيجابي في إنعاش الاقتصاد الوطني ورفع الناتج القومي وفي مقدمتها: النفط والغاز والمعادن والاستثمار والزراعة والثروة السمكية والسياحة.

2- توفير الأجواء المناسبة والمتطلبات اللازمة لإعادة تشغيل حقول النفط والغاز واستئناف التصدير للنفط الخام والغاز الطبيعي الى الأسواق الخارجية وتشجيع عودة الشركات الأجنبية العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغاز وتهيئة الظروف الملائمة لعملها وخاصة الظروف الأمنية.

3- استعادة الدور الإنتاجي الحيوي لمصافي عدن من خلال إعادة تأهيلها وتطوير قدراتها وامكانياتها في انتاج المشتقات النفطية التي تسد وتغطي الاحتياج المحلي وتصدير فائض الإنتاج والقضاء على الاحتكار في هذا المجال.

4- تفعيل الاشراف والرقابة على جميع الشركات الأجنبية والوطنية في القطاعات الاستكشافية والإنتاجية ونقل مكاتبها الى العاصمة المؤقتة/ عدن ومراقبة تنفيذ الجدول الزمني المعد لمتابعة برامج العمل والموازنات النفطية للقطاعات الإنتاجية.

5- تنفيذ عدد من عمليات التطوير في القطاعات النفطية الآتية:

- قطاع (9) مالك.

- قطاع (52) العقلة.

- قطاع (4) غرب معياد.

- قطاع (5) جنة هنت.

6- تحسين ادائية الابار المنتجة لرفع القدرة الإنتاجية للقطاع (18) صافر والربط بين القطاع (18) صافر وقطاع (5) جنة هنت ومنها الى قطاع (4) عياد شبوة والاستغناء عن النقل عبر الناقلات برا.

7- استكمال تحديث وتطوير عقود تسويق النفط الخام لأبرز واهم شروط الـ(GTC) الخاصة بالمؤسسة اليمنية العامة للنفط والغاز ومواكبتها مع الشروط المرجعية لشركة PB والعمل على ادراج شركات نفطية جديدة الى قائمة الشركات المتعامل معها كشركة اكسون موبيل وتحفيز شركة توتال كون تلك الشركات شريك مهم في قطاع (5) جنة وتشجيعها بإمكانية الدخول بشراء النفط الخام اليمني واستكمال تحديد الفوارق من حصص النفط الخام للقطاعات المنتجة والكميات المخزنة في ميناء رضوم البترول.

8- العمل على استئناف تشغيل مشروع الغاز الطبيعي المسال وإعادة التفاوض على الية أسعار بيع الغاز بحسب الشروط القانونية والتجارية لاتفاقيات بيع الغاز الدولية.

9- استكمال الدراسات الفنية ووثائق مشروع الغاز الطبيعي المضغوط (CNG) الذي يعول عليه في توفير احتياجات البلاد من هذه المادة لتغطية الاحتياج في قطاع النقل والورش والمصانع ومزارع الدجاج وتوسعة السعة المخزنية للشركة اليمنية للغاز.

10- الترويج للاستثمارات في مجال الصخور الصناعية والمعادن المختلفة وعودة الدراسات الحقلية والنزول الميداني ، وكذا دراسة الرمال السوداء والرمال الساحلية والصخور الصناعية لفتح مجالات الاستثمار في العديد من مجالات التعدين والصناعات وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص لإنشاء مشاريع استراتيجية في مجال التعدين وافتتاح عدد من المشاريع الصناعية في مجال الحجر الجيري والجبس والرمال السوداء.

11- وضع خطة استراتيجية لتنمية وإدارة الموارد المائية ومشاريع حصاد الأمطار بالاستفادة من التغير المناخي في بلادنا وما يصاحبه من الأمطار الغزيرة والسيول المتدفقة ، واعداد وثائق البرامج والمشاريع التنفيذية للاستفادة من ذلك في زيادة مساحة الرقعة الزراعية وتنويع المحاصيل وتوسيع أراضي الزراعة والرعي والغابات ، والترويج لتلك البرامج والمشاريع داخليا وخارجيا بهدف الحصول على مصادر لتمويلها او تبني تنفيذها والاستثمار فيها.

12- مساعدة المنتجين الزراعيين والصيادين على زيادة الانتاج من خلال توفير وسائل ومدخلات ومستلزمات الانتاج المختلفة وتوزيعها عليهم بما يخدم تحقيق الأمن الغذائي و دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والاصغر في مجالات الزراعة والاسماك والصناعة وحاضنات الاعمال.

13- وضع استراتيجية شاملة وسياسات وطنية عامة لقطاع الزراعة والأمن الغذائي والخطة الاستثمارية الوطنية المرتبطة بها.

14- دعم المرأة الريفية ومربي المواشي في مجالات الانتاج الحيواني وتصنيع مشتقات الألبان باستخدام الطرق السليمة والتقنيات الحديثة.

15- تنفيذ برنامج المساعدة الطارئة لسبل العيش بمحافظة شبوة في مجالات تحسين الانتاج الحيواني والمستوى التغدوي للمزارعين وتدريب المستفيدين وخاصة النساء على تحسين مستوى التغذية .

16- تنفيذ المرحلة الثانية من مشروع التنمية السمكية في ساحل حضرموت (مرسى الشحر السمكي).

17- انشاء الميناء السمكي في شقرة م/أبين وسوق مركزي للأسماك في م / عدن ومركز الصادرات البحرية في الوديعة م / حضرموت وتنفيذ كواسر أمواج في محافظات حضرموت وسقطرى وأبين بالإضافة الى تأهيل وترميم و صيانة وتطوير عدد من المنشآت السمكية.

18- مساعدة الصيادين وإعادة بناء الأصول (القوارب، مراكز الصيد) للعاملين في مجال الاصطياد السمكي.

19- تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار ومحاربة الغش والتزوير و تنظيم حركة التجارة الداخلية ومراقبة الأسعار و تفعيل هيئة المواصفات والمقاييس ومعايير الجودة و تشجيع الصادرات السلعية الى الأسواق الإقليمية.

### **ثالثاً : تحسين اوضاع الخدمات والمرافق العامة ومشاريع البنية الأساسية واصلاح ما تعرض منها للأضرار واعادة تأهيلها وفقاً للأولويات الملحة وتطبيع الأوضاع في العاصمة / عدن والمحافظات المحررة وتدشين أعمال وانشطة اعادة الإعمار:**

تشكل القطاعات الخدمية بشقيها المتمثلان بالتنمية البشرية والمرافق العامة للبنية الأساسية ترمومتر قياس حرارة وحيوية الأداء الحكومي كما انها على الدوام تمثل الميزان الحساس لقياس درجة ومستوى الرضا الجماهيري عن الأداء الحكومي..، ومن اجل ذلك فان الحكومة سوف تتبنى وتقر السياسات المناسبة والإجراءات اللازمة وستبذل قصارى جهدها في تنفيذ وإنجاز الأنشطة والمشاريع والبرامج الخدمية



والتنموية والمرفقية بما من شأنه تحسين وتطوير الأداء في جميع المنشآت والقطاعات الخدمية وإعادة تأهيل وترميم المشاريع والمنشآت والمرافق العامة المتضررة من جراء الحرب التي اشعلتها واجبت نيرانها الميليشيات الانقلابية الحوثية الارهابية وفقا للأولويات المقررة والمعتمدة..، وكذا تطبيع الأوضاع وتحسين تقديم الخدمات في العاصمة / عدن والمحافظات المحررة وذلك من خلال تنفيذ وإنجاز مجموعة من الاعمال والأنشطة والبرامج والاجراءات لخدمة وتحقيق الأهداف الآتية:

1- اجراء تقييم شامل للأضرار وتحديد الاحتياجات للتعافي في كل المناطق التي تأثرت بالحرب على مستوى كل القطاعات الاقتصادية بالتنسيق والتعاون مع شركاء اليمن والعمل على توجيه بعض تدخلات شركاء العمل الإنساني والتنموي نحو إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية والمرافق العامة وخاصة في القطاعات التعليمية والصحية، الطرق، الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق والنقل والإسكان وفتح مكاتب إعمار للمانحين بالتنسيق الوثيق مع الحكومة اليمنية.

2- الاهتمام البالغ بالتعليم بمختلف مستوياته وقطاعاته ومراحل ومجالاته بما يضمن انتشار منشآت ومؤسسات التعليم العام والفني والعالي وتوسيع رقعة تواجدها في جميع المحافظات المحررة وتحقيق الجودة والتطوير المستمر للعملية التعليمية.

3- طباعة وتوزيع الكتاب المدرسي وأدلة المعلم ودعم المؤسسة العامة لمطابع الكتاب المدرسي وتشجيع المشاركات المجتمعية والقطاع الخاص في دعم العملية التعليمية.

4- تبني حملة عودة الطلاب إلى مدارسهم وتوسيع برامج الدعم مثل الأغذية المدرسية و التحويلات النقدية المشروطة وخاصة في مناطق النزوح و توفير فرص التعليم التعويضي للأطفال الذين تسربوا من النظام التعليمي بسبب

الحرب و رفع معدل الالتحاق بالطفولة المبكرة ورياض الأطفال على المستوى الوطني.

5- تطوير مناهج التعليم العالي والفني وكليات المجتمع بناء على أسس حديثة ووفق استراتيجية تلبي احتياجات سوق العمل من الكادر الأكاديمي والكادر التطبيقي مع ضرورة التمايز بين مخرجات كل نوع من أنواع التعليم.

6- استكمال تواجد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في جميع المحافظات المحررة والعمل على الانتهاء من البناء المؤسسي وإنجاز المراحل الأولى للبنية التحتية خلال الأعوام 2021\_2025 في جامعات ((لحج وشبوه وابين والضالع والمهره وسيئون والتربة، وجامعة العلوم والتكنولوجيا بمحافظة عدن واكاديمية الفنون بتعز وكلية المجتمع بمحافظة سقطرى)).

7- تطوير البنية التقنية لمؤسسات التعليم العالي والاتجاه نحو تقديم الخدمات الالكترونية مما يسهل من انجاز المعاملات ويخفف من معاناة المواطنين والاعتماد تدريجيا على الأنظمة البرمجية الحديثة وخاصة في قطاع البعثات.

8- تشجيع التعليم الالكتروني وأنظمة التعلم عن بعد وبما يواكب المستجدات الحديثة في هذا المجال والزام مؤسسات التعليم العالي والفني والتدريب المهني بوضع خطة الانتقال نحو التعليم الالكتروني ، والاستثمار في هذا الجانب بما يسهم في تفعيل هذا النوع من التعليم الذي اصبح ضرورة ملحة بعد جائحة كورونا.

9- وضع خطة للابتعاث الداخلي للطلبة أوائل الجمهورية وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية والحد من الابتعاث الخارجي الا في التخصصات النادرة وبحسب متطلبات التنمية.

10- تحديث وتطوير البنية التحتية لمعاهد التعليم الفني وكليات المجتمع عبر توفير تمويلات خارجية من قبل المانحين والسعي لتوفير التجهيزات اللازمة لكل التخصصات الفنية والتقنية.

- 11- رفع جاهزية وقدرات المراكز الصحية والمستشفيات بمختلف مستوياتها بشريا وماليا وفنيا مثل زيادة طاقتها الاستيعابية من حيث عدد اسرة الأقسام العامة واسرة العناية المركزة وتجهيزاتها.
- 12- دعم وتطوير مراكز رعاية الامومة والطفولة ورفع قدراتها بشريا وفنيا وماليا وتوسيع نطاقها الجغرافي لتتمكن من تقديم رعاية صحية جيدة وكلفة اقل اثناء الحمل والولادة وبعدها وتفعيل مراكز الطوارئ التوليدية ورفع قدراتها البشرية والفنية والمالية، وتطويرها وتوسيع نطاقها الجغرافي.
- 13- دعم وتطوير الرعاية الصحية والخدمات الطبية الوقائية والعلاجية والعمل على استمرارها وتواجدها في مختلف المحافظات والمدن والمديريات.
- 14- دعم وتفعيل وتنشيط برامج رصد ومكافحة الأوبئة وتوفير متطلبات عملها بشريا وماليا وفنيا.
- 15- تأمين الكميات الكافية للقاحات ضد الامراض القاتلة على الأقل ومنها لقاح الكورونا والحفاظ على النسبة العالية لمعدلات التحصين التي كانت قد حققتها بلادنا او استعادتها ومعالجة أسباب تراجعها.
- 16- تأمين الكميات المناسبة من الأغذية ومكملاتها لمواجهة سوء التغذية بمستوياتها المختلفة ومعالجة أسباب المجاعة في بعض مناطق البلاد.
- 17- توفير الكميات المناسبة من الادوية الأساسية والمنقذة للحياة بصورة عامة واللازمة لعلاج الامراض المزمنة وتوزيعها على المناطق المختلفة وفقا لقاعدة بيانات دقيقة للمرضى.
- 18- العمل على إعادة تأهيل وصيانة شبكة الطرق والجسور المتضررة والاهتمام بشق وسفلتة وتحسين وتأهيل الطرق الاستراتيجية التي تربط بين المحافظات وفقا للأولوية والاحتياجات الملحة وحجم المستفيدين باستخدام الأليات كثيفة العمالة وبما يؤدي الى زيادة فرص العمل للشباب.
- 19- إعادة تأهيل واصلاح الشبكة الكهربائية وتوسيع قدرتها وانتاجها من الطاقة وتوفيرها للمواطنين وشركاء التنمية وتسريع انجاز وتشغيل محطة التوليد

- بمحافظة عدن بقدره ((264)) ميغا وات و تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة للأغراض التجارية والصناعية.
- 20- إعادة تأهيل خطوط النقل ومحطات التوليد بما فيها إعادة تأهيل محطة الحسوة ومحطة لودر وإعادة بناء الأجزاء التي تضررت من الحرب في أبراج الكهرباء وخطوط النقل ومحطات التحويل.
- 21- تشجيع استخدام مصادر الطاقة البديلة (الألواح الشمسية) للأغراض المنزلية والإنتاجية والصناعية.
- 22- تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية والانتقال التدريجي من الطاقة المشتراه الى بناء محطات توليد في عدد من المحافظات.
- 23- وضع خطة عمل حكومية وبرنامج وطني شامل للتعامل مع تدفق السيول والانهيارات الصخرية الناتجة عن الامطار الغزيرة المتوقع تزايدها وتضاعفها خلال السنوات القادمة بما من شأنه تحاشي الاضرار المحتملة والمتوقعة في أوساط التجمعات السكانية والأراضي الزراعية ،، وتبني ودعم الجهود والاعمال الاستباقية لمواجهتها والتعامل معها للتخفيف من اضرارها والاستفادة منها لمصلحة التنمية الزراعية..، وحشد التمويلات المطلوبة لها من مختلف المصادر.
- 24- إعادة تأهيل وتطوير ميناء عدن بما يمكنه من الدخول والمشاركة الفاعلة في مسار طريق الحرير القادم من خلال التعاقد مع مكتب استشاري دولي لإعداد الدراسات الاستشارية المطلوبة والتواصل مع الأصدقاء في جمهورية الصين الشعبية لاستلام الدراسات واعتماد التمويل ومباشرة التنفيذ.
- 25- إجراء مراجعة مؤسسية لقطاع الطيران والقطاع البحري لتحسين عمليات وهياكل إدارة المطارات والموانئ.
- 26- إعادة تأهيل قطاع النقل والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة له وإعادة بناء وتأهيل المنشآت والموانئ والمطارات التي تعرضت للتدمير.

- 27- تطوير وتحسين وتعزيز الأداء في قطاع البريد والاتصالات وتقنية المعلومات وتنمية وتوسيع ما تقدمه من خدمات للمجتمع.
- 28- توسعة شبكة الانترنت اللاسلكية عدن نت لتغطية جميع المحافظات المحررة و رفع عدد المشتركين خلال العام الى (100) مائة الف مشترك.
- 29- توصيل خدمات الانترنت عبر الالياف الضوئية (FTTH) الى المدن السكنية ذات التخطيط الحضري بقاء بالعاصمة المؤقتة عدن و توسعة شبكة وخدمات عدن نت وتقديم خدمة الانترنت والاتصالات الصوتي لجميع المحافظات المحررة وفق برنامج زمني وعلى مراحل .
- 30- العمل على الاسراع في تشغيل شركات الـ GSM في المناطق المحررة وتسوية وضعها القانوني بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.
- 31- تحسين خدمات المياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية ورفع كفاءة الأداء للمؤسسات والمرافق و توفير خدمات المياه والإصحاح البيئي في المناطق الريفية.
- 32- تحسين وتطوير وتنمية خدمات المياه والصرف الصحي والمحافظة على استمرارها وديمومتها وإعادة تأهيل وتشغيل مؤسساتها ومصادرنا و الحد من الاستنزاف للموارد المائية وحمايتها من التلوث.
- 33- تحديث التشريعات وإقرار السياسات والإجراءات الحكومية في مجال حماية البيئة والمحافظة على التوازن والإصحاح البيئي ومكافحة التلوث وحماية الغابات والاحواض المائية والمحميات الطبيعية من التخريب والاعتداء.
- 34- ضمان حماية البيئة وتنفيذ البرامج والأنشطة الهادفة لاستمرارية الموارد البيئية والحفاظ عليها والإعلان عن (3) محميات وطنية هي (فرهن/سقطرى ، وجزيرة العريزي/عدن ، و خور عميره /لحج)
- 35- وضع الخطة الاستراتيجية للتعافي وإعادة الاعمار على مراحل ومستويات متعددة تبدأ بالمحافظات والمناطق المحررة والترويج لتمويل مشاريعها

وبرامجها في أوساط المانحين والبلدان الشقيقة والصديقة والبدء بالتنفيذ المرحلي لها فور الحصول على تعهدات التمويل.

36- اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتطوير وتحسين وتأهيل المرافق العامة وشؤون البلديات والبيئة والخدمات والبنية الأساسية في مختلف المجالات بالعاصمة ((عدن)) ووضع خطة استراتيجية للنهوض بها وتطويرها وتنميتها وبذل كافة الجهود لحشد التمويلات المطلوبة للتنفيذ من المصادر المختلفة.

37- وضع برنامج اقتصادي تطويري للعاصمة المؤقتة عدن كواجهة اقتصادية وتسويقه وحشد التمويلات اللازمة لتنفيذه من مختلف المصادر.

## **رابعاً: تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي وتمكين المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات المستضعفة سياسياً واقتصادياً :**

يوصف مجتمعنا اليمني بأنه مجتمع فتي وذلك لان الشباب يمثلون النسبة الأكبر فيه وفقاً لتقسيم المراحل العمرية السكانية كما أن الشباب يشكلون مستقبل الوطن وأمله القادم في التطور والتقدم والازدهار..، ومن جهة أخرى فإن المرأة تمثل نصف المجتمع ويعتبر تواجدها الفاعل المؤثر في أعمال أنشطة التنمية الشاملة ومراكز ومواقع اتخاذ القرار أمراً ضرورياً وبالغ الأهمية ولذلك فإنه كان لابد للحكومة أن تضع بنصب أعينها وفي أولويات اهتماماتها وسياساتها وموجهاتها العمل الجاد والحديث في سبيل تمكين المرأة والشباب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإدماجهم الفاعل في جهود التنمية ومواقع اتخاذ القرار وذلك بالتزامن مع إيلاء الاهتمام واعطاء العناية بأوضاع الفئات المستضعفة وذوي الاحتياجات الخاصة و وضع وتنفيذ الخطط والبرامج لدعمهم وتأهيلهم ورفع قدراتهم وإمكانيتهم والعناية بظروفهم وأوضاعهم الخاصة ودمجهم في المجتمع المنتج.

وفي سبيل ذلك ستقوم الحكومة بتبني وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج والأنشطة على النحو التالي :

1- وضع خطة وطنية لتشغيل الشباب للتخفيف من البطالة من خلال برامج التشغيل كثيفة العمالة وتشجيع مشاريع ريادة الأعمال وتنمية ثقافة العمل الحر بين الشباب ، وتدريبهم على كيفية إنشاء وتمويل وإدارة المشروعات الخاصة واختراق الأسواق

- وتوفير القروض لهم بتسهيلات ائتمانية من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- 2- أشرك الشباب في الحياة السياسية وإعادة بناء مؤسسات الدولة وإعادة الأعمار وبناء السلام.
- 3- تأهيل الشباب (ذكورا وإناثا) وفقا لاحتياجات سوق العمل والسعي نحو تمكين المرأة مهنيا في كافة قطاعات الدولة ودعم التحاق الفتيات بمؤسسات التعليم الفني وتوفير التخصصات المناسبة لهن ووفقا لاحتياجات سوق العمل.
- 4- إعادة تهيئة الشباب والتوعية بمخاطر الآثار السلبية للحرب وإعادة تطبيع الأوضاع وتشجيع الشباب لاستخدام مهاراتهم ومعارفهم للمشاركة في التنمية.
- 5- تنظيم المؤتمر الوطني لتشغيل الشباب وملتقى الفاعلين الشباب وتفعيل المراكز الشبابية الصيفية وتنظيم الأسواق الابتكارية لابتدعات الشباب .
- 6- انشاء مراكز التنمية الشبابية متعددة الأغراض في اربع محافظات على الأقل كمرحلة أولى وتأسيس اعمال ذات مهام تحويلية لمشاريع الشباب الصغيرة والأصغر.
- 7- الاهتمام بالمرأة والشباب وتعزيز دورهما ومشاركتهما الفاعلة في التنمية ومواجهة اثار وتداعيات الانقلاب .، وإيجاد الحلول والمعالجات المناسبة لقضاياهم واحتياجاتهم.
- 8- إعادة أعمار المنشآت الرياضية التي تضررت من الحرب و تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة لخلق فرص عمل للشباب (ذكوراً وإناثاً).
- 9- تشجيع بنك الأمل والبنوك الأخرى على تقديم تمويلات للمشاريع الصغيرة والأصغر وريادة الأعمال للشباب (ذكوراً وإناثاً) وتفعيل صندوق رعاية النشء والشباب لبناء قدرات الشباب وتنمية مواهبهم الإبداعية.
- 10- تنفيذ برامج لحماية الشباب من التطرف والإرهاب والانجرار نحو التعصب المذهبي والطائفي و رعاية الموهوبين والمخترعين وأصحاب القدرات الإبداعية.
- 11- استكمال الجهود لإعداد الخطة الوطنية للحد من عمالة الأطفال والتنسيق مع الجهات المانحة لدعم تنفيذ الخطة.
- 12- تنفيذ برنامج لإعادة ادماج الاطفال المجندين دون سن الثامنة عشر في المجتمع والحيلولة دون إعادة تجنيدهم واستخدامهم في النزاعات المسلحة و تنفيذ برامج الرعاية النفسية والصحية للأطفال المتضررين من الحرب ووضع خطة لحماية الأطفال من العنف.
- 13- استكمال الجهود لإعداد استراتيجيات وطنية لرعاية كبار السن لتحسين نوعية الحياة لهم وتمكينهم من حياة كريمة في المجتمع وتعزيز ثقافة كبار السن وتوعية المجتمع بقضاياهم وتحسين نظرة المجتمع تجاههم وتسخير الطاقات لخدمة قضاياهم وتطوير التشريعات لضمان حقوقهم وتعزيز المشاركة والعيش الكريم وتأمين الموارد اللازمة لتقديم الرعاية الكاملة لهم.

- 14- تنفيذ خطة المرأة والأمن والسلام لحماية النساء اثناء النزاعات وما بعد النزاعات وتعزيز مشاركتها في بناء السلام وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية و زيادة تمثيل النساء في المواقع القيادية التنفيذية والقضائية والدبلوماسية و تأهيل ورعاية النساء النازحات وضحايا الحرب واللاتي فقدن عائلهن و توفير الحماية للمرأة والطفل في مناطق المواجهات العسكرية والنزوح.
- 15- انشاء مراكز لتقديم خدمات الارشاد النفسي والتمكين للنساء والفتيات المعنفات.
- 16- بناء قدرات إدارات المرأة والطفل في الأجهزة المركزية وأجهزة السلطة المحلية لتقديم الخدمات الإرشادية الوقائية والعلاجية والانمائية لأفراد المجتمع لغرض تنمية مهارات أفراد الأسرة اليمينية ، ومساعدتهم في حل مشاكلهم النفسية والاجتماعية والحد من العنف.
- 17- تشجيع التحاق الفتيات بالتعليم وخاصة في المناطق الريفية ومناطق النزوح
- 18- دعم مراكز الأسر المنتجة والمشاريع الصغيرة والأصغر للمرأة اليمينية ومساعدتها في الحصول على فرص عمل وتشجيع بنوك التمويل الأصغر لتقديم الإقراض لمشاريع الشباب والمرأة.
- 19- تأمين المساعدات النقدية للمستفيدين الحاليين في إطار برنامج الحوالات النقدية الطارئ وحماية القوة الشرائية لمبالغ الاستحقاق مقابل التضخم في الأسعار وتوسيع نطاق التغطية لبرنامج الحوالات النقدية الطارئ للأسر الفقيرة بحيث تراعي نسبة الزيادة في الفقر .
- 20- تأهيل صندوق الرعاية الاجتماعية لممارسة دوره في إدارة وانتظام صرف التحويلات النقدية للمستفيدين من الفئات الفقيرة المستهدفة (1,5 مليون مستفيد).
- 21- توسيع الدعم الفني والمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لخلق الوظائف وحمايتها و تشجيع مشاريع سبل العيش وبناء الأصول الإنتاجية للفقراء والنازحين في قطاع المشاريع الصغيرة والأصغر.
- 22- دعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وتوسيع نطاق تدخلاته و توسيع برامج النقد مقابل العمل لإعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع.
- 23- تقديم خدمات الرعاية والتأهيل والتشخيص والتدريب لذوي الاحتياجات الخاصة وتنمية موارد صندوق رعاية وتأهيل المعاقين.
- 24- الاهتمام والرعاية بذوي الاحتياجات الخاصة والمهمشين والفئات الضعيفة وتقديم الدعم المناسب لهم بما يمكنهم من تطوير وتنمية قدراتهم وامكانياتهم ورفع مستوياتهم التعليمية وخبراتهم المهنية ليصبحوا قادرين على المشاركة في الإنتاج والاندماج بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا.
- 25- اجراء تصحيح شامل للعمل الإنساني والاغاثي في اليمن وانتهاج مبدا اللامركزية في توزيع المساعدات الاغاثية والمنقذة للحياة وربطها بالجانب التنموي.



- 26- وضع اليات لضمان اوصول المعونات إلى مستحقيها دون تمييز. وتعزيز مبدأ الشراكة والشفافية والاستقلالية وتقييم ومراقبة أداء جميع البرامج الإنسانية مع الشركاء من ذوي المصلحة.
- 27- تحديث قاعدة البيانات عن المنظمات الإنسانية وموائمة تدخلاتها مع الأولويات الوطنية وتعزيز آليات التنسيق والتكامل بين المنظمات على النحو الذي يؤدي إلى عدم الازدواجية في التدخلات والبرامج والمشاريع.
- 28- بناء قدرات المؤسسات المحلية العاملة في المجال الإنساني وتعزيز صمودها وتوفير الحماية للفئات الفقيرة وتلك التي فقدت أصولها ومصادر دخلها في مختلف مناطق النزوح.
- 29- حماية الفئات الاجتماعية الأكثر ضعفاً من خلال شبكة الأمان الاجتماعي وتوفير الخدمات الأساسية
- 30- تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء الثقة وتمكين المجتمعات المحيلة من توفير الخدمات الأساسية بما فيها تأمين خدمات الأمن والعدالة وحماية تمكين المرأة اجتماعياً.

## **خامساً: تطوير الإدارة الحكومية واصلاح المنظومة التشريعية والبناء المؤسسي للدولة ومكافحة الفساد وتجسيد تقاليد النزاهة والشفافية والحوكمة والحكم الرشيد وتعزيز اللامركزية الادارية والمالية وتوسيع تطبيقاتها وفقاً لبدأ التنسيق والتكامل:**

يرجع كثير من الخبراء الاقتصاديين والسياسيين أسباب النجاح الذي حققته الكثير من البلدان النامية كما هو الحال في البرازيل مثلاً وبلدان جنوب شرق آسيا التي سميت بـ "النمور" أو أطلق عليها صفة "المعجزة الآسيوية" ..، بأنه يعود إلى اهتمامها بالإدارة والتأهيل والتدريب المستمر واسلوبها الناجح في الإدارة الحديثة القائم على النزاهة والشفافية واللامركزية الواسعة وستعمل الحكومة في هذا المجال على تحديث وتطوير الإدارة العامة ونظام الخدمة المدنية وتفعيل سياسات وإجراءات مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية والتوسع في تطبيقات اللامركزية الإدارية والمالية ودعم السلطة المحلية من خلال مجموعة من الأنشطة والاعمال والسياسات والإجراءات تتمثل بالاتي:

- 1- ترسيخ النهج المؤسسي في عمل وحدات الخدمة العامة وتطوير هياكلها التنظيمية والوظيفية بما يمكنها من القيام بوظائفها على أكمل وجه وبتناسق تنظيمي وقانوني وانتهاء الازدواج والتداخل في المهام بين الوحدات و تحديث قاعدة البيانات الوظيفية.
- 2- خفض معدل البطالة بين الخريجين من طالبي التوظيف في الخدمة المدنية والتأمينات بتوفير فرص عمل لهم وفقاً لقواعد الاستحقاق القانوني للوظائف الشاغرة في موازنة 2021م والناجمة عن انتهاء الخدمة.
- 3- انتهاء الاختلالات الوظيفية في كشف الراتب وانتهاء الازدواج الوظيفي والوهمي من خلال اضافة الرقم الوطني في البطاقة الشخصية الى كشف الراتب وكافة المعاملات الرسمية المتعلقة بالموظف واعتماده كأساس للمطابقة مع مختلف قواعد بيانات المرتبات المدنية والعسكرية والأمنية.
- 4- تفعيل عملية الإحالة الى التقاعد لكل من بلغ احد الأجلين والمتوفيين والمصابين بالعجز الدائم والتي توقفت لعدة سنوات بسبب الظروف التي مرت بها البلاد وذلك ضمن خطة تضمن عملية الإحالة حسب اقدمية بلوغ اجل التقاعد وبما يراعي الوضع المالي للهيئة العامة للتأمينات والمعاشات.
- 5- دفع رواتب الموظفين والعاملين في الجهاز الإداري للدولة والقوات المسلحة والأمن ومنح الحقوق الوظيفية المتأخرة (علاوات – تسويات ) لجميع الموظفين في ضوء الاعتمادات المرصودة في موازنة 2021م.
- 6- اجراء إصلاحات شاملة وفعالة في أنظمة وسياسات وإجراءات الخدمة المدنية وإدارة وتوجيه الوظيفة العامة.
- 7- تطوير عمل التأمينات وضمان انتظام صرف معاشات المتقاعدين وتأمين حصولهم على كافة الحقوق.
- 8- تفعيل دور المعهد الوطني للعلوم الإدارية في بناء قدرات الجهاز الإداري للدولة.
- 9- تعزيز وتوسيع تطبيقات اللامركزية الإدارية والمالية ودعم السلطة المحلية وتمكينها من أداء مهامها واختصاصاتها وممارسة صلاحياتها وسلطاتها وتحصيل وتنمية مواردها وتفعيل وتنويع الأدوات والإجراءات الرقابية للأجهزة المركزية تجاه أجهزة ومكونات السلطة المحلية وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.
- 10- دعم السلطة المحلية والمجالس المحلية في تنمية وبناء قدراتها على توفير الخدمات وجهود الأغاثة الانسانية وإعادة الإعمار ورفع كفاءة العاملين في أجهزة السلطة المحلية وتطوير بدائل توصيل الخدمات الأساسية للتجمعات السكانية وتشجيع القطاع الخاص للمساهمة في توفير الخدمات.

- 11- رفع كفاءة التحصيل للموارد المالية المحلية وزيادة حصيلتها الايرادية وتفعيل الرقابة على أوجه صرفها وفقاً للقانون.
- 12- تفعيل التواصل بين السلطة المحلية والسلطة المركزية والاطلاع على الصعوبات والمعوقات التي تواجه السلطة المحلية والعمل على حلها.
- 13- مراجعة وتحديث أليات واجراءات تقديم الخدمات للمواطنين بما يكفل تحسين وتسهيل الحصول عليها بكل سهولة ويسر وانسيابية واختصار خطوات واجراءات تقديمها.
- 14- ترسيخ مبادئ وأسس الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان.
- 15- تشجيع إقامة نماذج اقتصادية جاذبة للاستثمار في المحافظات بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي التي تتميز به المحافظة.
- 16- تعزيز استقلال السلطة القضائية وتحديث وتطوير البناء المؤسسي والمنظومة التشريعية للقوانين ذات الصلة بالعمل القضائي وتفعيل كافة الهيئات القضائية في المناطق المحرره و تعزيز مبدأ استقلالية القضاء وسيادة القانون بما يحمي الحريات والحقوق المدنية و الشخصية والعامه وحقوق الإنسان وحل المنازعات التجارية.
- 17- دعم واسناد السلطة القضائية في الجوانب ذات العلاقة باختصاص السلطة التنفيذية لتمكين رجال القضاء والنيابة من القيام بمهامهم وواجباتهم المقدسة وبما يؤدي الى تبسيط وتسهيل إجراءات التقاضي وسرعة الفصل في القضايا المنظورة امام المحاكم.
- 18- رفع مستوى القدرات للكوادر القضائية والموثقين والامناء الشرعيين ومساعدى واعوان القضاء.
- 19- إعادة تأهيل وترميم مباني المجمعات القضائية واستكمال تأثيثها وتجهيزها ، والعمل على توفير دعم مالي لمواجهة بناء مجمعات قضائية جديدة تلبي الاحتياجات.
- 20- تحسين وتسهيل وصول العدالة للفئات المستضعفة وتوفير العون والمساعدة القضائية لهم (المعسرین\_ المرأة\_ الاحداث\_ الجانحين).
- 21- تطوير منظومة التشريعات القانونية وأنظمة القضاء العسكري وتحديثه بما يضمن فاعليته ونجاحه واستقلاله وفقاً لمبدأ معايير الكفاءة والقدرات مما يؤدي الى تحقيق الاهداف والاستراتيجيات العسكرية المنشودة وتحسين الاداء عبر تطوير أنظمة العمل الالكتروني بما يسهم في تقليل كلفة الاداء وتحسين المخرجات.

- 22- مراجعة وتحديث التشريعات والنظم والسياسات والاليات الحكومية في مجال مكافحة مظاهر وأساليب وممارسات الفساد المالي والإداري وتجفيف مصادره ومنابعه، وتطوير وتحسين الأداء والبناء التشريعي والمؤسسي للأدوات والاليات الحكومية في الرقابة المصاحبة واللاحقة ومكافحة الفساد الإداري والمالي ورفدها بالكوادر والخبرات الكفؤة والمؤهلة وفي مقدمتها الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد.
- 23- مكافحة الفساد والتسيب والمحسوبية البيروقراطية كمدخل للبناء الوطني الشامل للقوات المسلحة والارتقاء بمستوى الأداء سلوكاً وإدارة .
- 24- تعزيز مبادئ الحوكمة وتطبيق معايير الكفاءة والنزاهة في شغل الوظائف العليا في كل المؤسسات الحكومية وخاصة الهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية وتفعيل آليات النزاهة والمساءلة ومحاربة الفساد المالي والإداري.
- 25- تعزيز وتطوير وتحديث المنظومة التشريعية والبنية المؤسسية للقطاعات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة.
- 26- انشاء الهيئة العامة للإغاثة ومواجهة الكوارث وإدارة الازمات واتخاذ الإجراءات وإصدار اللوائح والقرارات والتشريعات الكفيلة بتعزيز وتفعيل الدور الحكومي في تخطيط وإدارة وتوجيه اعمال وأنشطة الإغاثة والاستجابة الإنسانية ومواجهة الكوارث والتعامل مع الطوارئ والأزمات.
- 27- إعادة تشكيل وتفعيل المجلس الاقتصادي الأعلى وتعزيزه بشخصيات من ذوي الخبرة والكفاءة والنزاهة.
- 28- تعديل قانوني المياه و حماية البيئة واللوائح التنظيمية لوزارة المياه والبيئة والمؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي والهيئة العامة لمشاريع مياه الريف والهيئة العامة لحماية البيئة وتحديثها وفقاً للمتغيرات.
- 29- انشاء مركز للتدريب والتأهيل القانوني كشخصية اعتبارية مستقلة يجمع فيه المتخصصون من الاكاديميين والقضاة والمحامين والمستشاريين لوضع المناهج والبرامج التأهيلية والتدريبية بما يواكب التطورات والمستجدات الحديثة ويعالج جوانب القصور والضعف في مجالات العمل القانوني.

## **سادساً : تعزيز العمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ورجال المال والأعمال وتفعيل دورهم ومشاركتهم في جهود التنمية الشاملة وتحقيق التعافي الاقتصادي :**

يسجل تاريخ اليمن المعاصر منذ بداية القرن العشرين دوراً فاعلاً وإستثنائياً للقطاع الخاص والجمعيات الأهلية وهيئات التعاون في تحريك عجلة التنمية وتنفيذ وتمويل المشاريع الخدمية في مختلف أنحاء اليمن ولن ينسى شعبنا اليمني الدور التاريخي المشهود لرجال الأعمال في دعم وأسناد الحركة الوطنية اليمنية ومساهماتهم الفاعلة والحيوية في تمويل ودعم الأنشطة التحريرية والثورية لشعبنا اليمني في مواجهة الاستعمار والقوى الكهنوتية والظلامية وتحقيق الاستقلال وقيام الجمهورية وانطلاقاً من ذلك واستمراراً لهذا السياق فإن الحكومة وضعت في اعتبارها وأعطت اهتماماً خاصاً لتصحيح وتعزيز علاقة الشراكة والعمل المشترك مع منظمة المجتمع المدني والقطاع الخاص ورجال المال والأعمال وتفعيل أدوارهم وتوسيع مشاركتهم في جهود التنمية الشاملة وتحقيق التعافي الاقتصادي وتأهيل وتنفيذ المشاريع والبرامج الخدمية والإنسانية المختلفة.

وفي سبيل ذلك ستقوم الحكومة بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج والأنشطة والموجهات تتمثل بالآتي :

1- العمل على توجيه بعض تدخلات شركاء العمل الإنساني والتنموي نحو إعادة إعمار وتأهيل البنية التحتية وفتح مكاتب إعمار للمانحين بالتنسيق الوثيق مع الحكومة اليمنية .

2- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار بالشراكة مع القطاع العام في إعادة بناء المنشآت التي تضررت من الحرب والمرتبطة بأنشطة القطاع الخاص مثل خطوط النقل والموانئ وشبكات الطرق والكهرباء.

3- اعداد الأطر القانونية والتنظيمية لبناء شراكة فاعلة بين القطاع العام والقطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والمشاريع الخدمية ومشاريع الأعمار (PPP).

- 4- تشجيع الاستثمار في قطاعات التعليم العالي والتقني و الفني مع ضرورة الالتزام بمعايير الجودة والاعتماد الاكاديمي وتصحيح أوضاع المؤسسات الحالية ، ووضعها في المسار الصحيح.
- 5- تعزيز المشاركة المجتمعية والشراكة مع القطاع الخاص في مؤسسات التعليم المختلفة و العمل على تعزيز وتفعيل دور ومساهمة شركاء التنمية في دعم العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها.
- 6- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الاتصالات فيما يتعلق بالبنية التحتية وفي مختلف المحافظات وخلق التنافسية واطلاق المبادرات بهذا الشأن والشراكة في تقديم الخدمات مع الشركات الدولية في مجال الاتصالات الفضائية.
- 7- التوسع في انشاء المناطق الصناعية وتحديد مواقعها وتخطيطها وعرضها للاستثمار ، واشراك القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية وتشجيع العودة الطوعية للرأسمال الوطني المغادر للخارج بسبب انقلاب الميليشيات الحوثية الارهابية.
- 8- تقديم الخدمات المعلوماتية والصناعية والتجارية للمستثمرين والترويج للمنتجات الوطنية وتشجيع التصدير.
- 9- مراجعة الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص بما يتوافق مع المتغيرات في تكاليف المعيشة وتفعيل الحوار الثلاثي بين اطراف الانتاج الثلاثة لمعالجة قضايا العمل والعمال خلال فترة الصراع وما بعد الصراع لضمان تنفيذ تشريعات العمل وضمان مصالح وحقوق اطراف الانتاج الثلاثة وما يلزم من سياسات وبرامج لمواجهة تحديات سوق العمل.
- 10- تنظيم وتنمية وتحسين وتعزيز علاقة الشراكة والعمل المشترك مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بما من شأنه تفعيل وتعزيز دورها ومساهماتها في التنمية الشاملة والمستدامة.

**سابعاً : تفعيل وتنشيط العمل السياسي والدبلوماسي وتكثيف التواصل والتنسيق مع المجتمع الاقليمي والدولي ومجتمع المانحين وتعزيز ثقافة السلام وحماية حقوق الانسان ورفع مستوى الاداء للإعلام الحكومي داخليا وخارجيا :**

على صعيد العمل الوطني العام ستبذل الحكومة قصارى جهدها للارتقاء بالأداء الحكومي سياسيا وثقافيا واعلاميا لتعزيز تماسك الجبهة الداخلية لمكونات الشرعية وحلفائها في العمل السياسي والمواجهة الفكرية والإعلامية مع الميليشيات الانقلابية الحوثية وابطال وتفنياد ادعاءاتها وتخرصاتنا وخرافاتنا وكشف زيفها واكاذيبها داخليا وخارجيا وذلك بالتزامن مع تطوير وتحسين الأداء في مجال العمل الدبلوماسي وتحديث وتنويع اليات التعاون الثنائي والعمل المشترك مع البلدان الشقيقة والصديقة وهيئات ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الإقليمي والدولي بالإضافة الى تقوية وتعزيز الشراكة والعمل المشترك مع المؤسسات الدستورية وفي سبيل ذلك ستعمل الحكومة على تبني مجموعة من السياسات والإجراءات وتنفيذ العديد من المهام والأنشطة على النحو الآتي:

- 1- وضع وتنفيذ خطة تحرك سياسي ودبلوماسي تهدف لتفعيل وتنشيط العلاقات الثنائية مع البلدان الشقيقة والصديقة والهيئات والمؤسسات والتجمعات الدولية والاقليمية وبما يؤدي الى رفع مستوى التعاون والعمل المشترك معها وفضح جرائم وممارسات الميليشيات الانقلابية الإرهابية.
- 2- تطوير السياسة الخارجية في اطار استكمال الجهود الدبلوماسية لمواجهة انقلاب ميليشيا الحوثي الارهابية وتحقيق السلام واعادة الاستقرار بما في ذلك إعادة رسم خارطة التمثل الدبلوماسي بما يتناسب مع الوضع الاستثنائي التي تمر به البلاد.
- 3- تشجيع البعثات الأجنبية لتدشين نشاطها الدبلوماسي من العاصمة المؤقتة / عدن ، والتنسيق مع الجهات الأمنية المعنية لتهيئة الظروف الأمنية الملائمة لعودة البعثات الأجنبية واستقرارها .
- 4- تعزيز دور البعثات اليمنية في الخارج في توفير الرعاية للمواطنين اليمنيين وحماية مصالحهم في دول الاعتماد.
- 5- تسديد الالتزامات على الحكومة للمنظمات والهيئات والمجالس والبرامج الإقليمية والدولية بصورة منتظمة.

- 6- توسيع القدرة الاستيعابية للبرامج الوطنية القائمة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة ووحدات تنفيذ المشاريع وتطوير خيارات مؤسسية للإعمار بالاستفادة من التجارب الناجحة.
- 7- تعزيز وتقوية العلاقة مع مجلسي النواب والشورى وتطوير وتنمية العمل المشترك معهما وفقا لأحكام الدستور والتشريعات النافذة.
- 8- إنهاء التهديد الذي يمثله خزان صافر للبيئة البحرية والملاحة الدولية.
- 9- حماية حقوق الانسان المنصوص عليها بالمواثيق الدولية والتشريعات والقوانين النافذة والمرجعيات الوطنية المعتمدة، ورصد الانتهاكات والخروقات التي ترتكبها الميليشيات الحوثية الإرهابية.
- 10- حصر الاتفاقيات التي تم ابرامها منذ قيام الوحدة وحتى الآن وتصنيفها بحسب الجهات الحكومية ذات العلاقة بتنفيذها.
- 11- الوقوف أمام قضايا الدولة ذات المنازعات الخارجية والداخلية مع تحديد كل قضية على حدة وما تم بشأنها من أحكام صادرة واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.
- 12- احترام موثيق الأمم المتحدة والجامعة العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الموقعة عليها اليمن بما لا يخالف الدستور.
- 13- العمل على إطلاق سراح الأسرى والمختطفين والمعتقلين في سجون الحوثيين و إغلاق جميع السجون الخاصة واي سجون أخرى خارج إطار القانون.
- 14- رصد ومتابعة انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء على الأموال والأعراض والمؤسسات العامة والخاصة ودور العبادة ومؤسسات التعليم وتجنيد الأطفال.
- 15- ادماج مبادئ حقوق الإنسان في المعاهد والكلديات العسكرية والامنية و المنظومة الوطنية لمكافحة الإرهاب والحد من ممارسات التعذيب والاعتقال التعسفي خارج السلطة.



16- تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية والمحلية للتعامل مع قضايا اللجوء والنزوح الداخلي وفقاً للاتفاقيات والمعايير الدولية.

17- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد وسيادة القانون واحترام حقوق الانسان.

18- العمل على إطلاق سراح الأسرى والمختطفين والمعتقلين في سجون الحوثي.

19- تفعيل وتطوير أداء الاعلام الحكومي (المقروء والمرئي والمسموع والالكتروني) وتحديث وتنويع وسائل واليات تقديم وعرض ونشر المادة الإعلامية المعبرة عن رؤية وسياسات وفعاليات وانشطة الدولة باستخدام مختلف وسائط الاعلام والاتصال وبالاعتماد على الحرفية والمهنية في اعداد وتقديم وايصال الرسالة الإعلامية و تعزيز دوره باستنهاض طاقات المجتمع في سبيل مواجهة المليشيات الحوثية الارهابية ومختلف التوجهات الارهابية والتوعية بمخاطر الفساد وتكثيف المواد والرسائل الاعلامية الموجهة لدول الجوار بشكل خاص والعالم بشكل عام بخطورة المليشيات الانقلابية الإرهابية وما تشكله من تهديد لأمن واستقرار المنطقة و الملاحة البحرية الدولية.

20- تحسين وتحديث المنتج الثقافي والفكري والفني بمختلف صنوفه واشكاله ومدارسه والعناية بالآثار والتراث الشفوي والمكتوب وتشجيع الاعمال والنتائج الإبداعية في الآداب والفنون بتنوعاتها المختلفة لرفع مستوى الوعي العام في مواجهة الدعوات والأفكار المتطرفة والمتخلفة والضالة.

21- العمل على ترسيخ الوعي المجتمعي بضرورة توحيد الصف ونبذ الفرقة والاختلاف والعصبية والعنصرية وتوحيد جهود وطاقات المجتمع لمواجهة الأفكار التي تدعو إلى ذلك المتمثلة تحديداً في الفكر الانقلابي الإمامي الإرهابي العنصري، الذي استخدم القوة والسلاح بغرض الهيمنة والتسلط الطائفي والعنصري والمذهبي على أبناء الشعب اليمني بدعم من حليفته دولة إيران الصفوية و ترسيخ معاني الأخوة والوحدة والتعاون والتراحم والتكافل والولاء الوطني والأمن الاجتماعي ونبذ الدعوات والممارسات التي تمس

الوحدة الوطنية وتعزيز احترام حقوق الإنسان التي كفلتها الشريعة الإسلامية والدستور والقوانين النافذة.

22- تجريم أعمال الانقلاب الحوثي على الدولة والمجتمع ومحاربة سياساته الممنهجة لتخريب التعليم والإقتصاد والبنية التحتية والإستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامة وتطويعها لمصالح منظومته الإرهابية العنصرية والمذهبية البعيدة عن هدي القيم الإسلامية والمنهج القرآني و تجريم أعمال التخريب التي تطال المنشآت والمؤسسات الاقتصادية وبيان مخاطرها وأضرارها و تعميق مبدأ التعايش وثقافة الحوار بين مختلف الأطياف المجتمعية والسياسية.

23- حماية الأوقاف والوصايا والترب و الحفاظ على وثائق ومستندات الأوقاف في مختلف المحافظات وتجريم وتوثيق الأعمال التي تمارسها الميليشيات الإمامية الحوثية الإرهابية في أموال وممتلكات الأوقاف وبيعها واستثمارها لمصالحها الخاصة وتحذير المواطنين والمستثمرين من التعامل معها في ذلك.

24- دعم وتنمية الجانب الاستثماري لأموال وممتلكات الأوقاف من خلال المحافظة على الأراضي والمباني والأموال والممتلكات الوقفية المخصصة للإستثمار وحسن إدارتها واستثمارها وفق أسس مالية واقتصادية سليمة ومجدية وخلق بيئة مناسبة وآليات واضحة لتشجيع المجتمع وأصحاب رؤوس الأموال والراغبين للإسهام في مشاريع ووقفية جديدة برؤية حديثة متطورة تلبي تطلعات الراغبين بدعم الوقف والإسهام فيه.

25- إحياء رسالة المسجد وتعزيز دوره في تربية النشئ والشباب وإعدادهم علمياً وثقافياً وروحياً وأخلاقياً وفقاً للقيم والتعاليم الإسلامية ومبادئ الجمهورية وتحسين أوضاع القائمين عليه وتوثيق الأعمال الإجرامية التي يمارسها الانقلاب الإمامي بحق بيوت الله تعالى من هدم وتجريف، والإستيلاء على ممتلكاتها وملحقاتها وفرض الوصاية عليها بما يخدم أهدافه وسياساته العنصرية والطائفية والمذهبية.